

## مرسوم سلطاني

رقم ٢٠٢٦/٤٠

بالتصديق على صك تعديل دستور منظمة العمل الدولية لعام ١٩٨٦

نحن هيثم بن طارق سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة،

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٩٤/١٠ بالموافقة على انضمام سلطنة عمان إلى منظمة العمل الدولية،

وعلى صك تعديل دستور منظمة العمل الدولية لعام ١٩٨٦،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة،

رسمنا بما هو آت

### المادة الأولى

التصديق على صك تعديل دستور منظمة العمل الدولية لعام ١٩٨٦، وفقاً للصيغة المرفقة.

### المادة الثانية

على جهات الاختصاص إيداع وثيقة التصديق على الصك المشار إليه وفقاً لأحكامه.

### المادة الثالثة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ صدوره.

صدر في: ١١ من رمضان سنة ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١ من مارس سنة ٢٠٢٦ م

هيثم بن طارق

سلطان عمان

## مؤتمر العمل الدولي

### صك تعديل دستور منظمة العمل الدولية

إن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية. وقد دعاء مجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى الانعقاد في جنيف ، حيث عقد دورته الثانية والسبعين في حزيران/ يونيو ١٩٨٦م، وإذ قرر اعتماد بعض التعديلات في دستور منظمة العمل الدولية ، وهي مسألة يتضمنها البند السابع في جدول أعمال هذه الدورة. يعتمد في هذا اليوم الرابع والعشرين من شهر حزيران/ يونيو عام سنة وثمانين وتسعمائة والف. الصك التالي لتعديل دستور منظمة العمل الدولية، الذي يسمى صك تعديل دستور منظمة العمل الدولية ١٩٨٦م :

#### المادة ١:

ابتداء من تاريخ بدء نفاذ صك التعديل تصبح أحكام دستور منظمة العمل الدولية، التي يرد نصها الصك حالياً في العمود الأول من مرفق هذا الصك، نافذة بصيغتها المعدلة المبينة في العمود الثاني من المرفق المذكور.

#### المادة ٢:

توثق نسختان من صك التعديل بتوقيع رئيس المؤتمر وتوقيع المدير العام لمكتب العمل الدولي وتودع إحدى هاتين النسختين في محفوظات مكتب العمل الدولي، وترسل الأخرى إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتسجيلها وفقاً للمادة (١٠٢) من ميثاق الأمم المتحدة، وسيرسل المدير العام نسخة مصدقاً عليها من هذا الصك إلى جميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية.

#### المادة ٣:

١. ترسل المستندات الرسمية لتصديق أو قبول صك التعديل إلى المدير العام لمكتب العمل الدولي الذي يخطر الدول الأعضاء في المنظمة بوصولها.
٢. بدأ نفاذ صك التعديل وفقاً لأحكام المادة ٣٦ من دستور المنظمة.
٣. متى بدأ نفاذ هذا الصك ، يخطر المدير العام لمكتب العمل الدولي جميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية والأمين العام للأمم المتحدة بذلك.

المرفق

دستور منظمة العمل الدولية

الأحكام النافذة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٦م (١)	المادة ١٠
٤. للمؤتمر العام المنظمة العمل الدولية، أن يقبل أعضاء في المنظمة بأغلبية من المندوبين المشتركين في الدورة تبلغ الثلثين وتضم ثلثي عدد الأعضاء الحكوميين (الحاضرين المقترعين)، ويبدأ نفاذ هذا القبول بمجرد قيام حكومة العضو الجديد بإبلاغ المدير العام لكتب العمل الدولي قبولها الرسمي للالتزامات عن دستور منظمة العمل الدولية.	٤. للمؤتمر العام المنظمة العمل الدولية أيضاً أن يقبل أعضاء في المنظمة بأغلبية من المندوبين المشتركين في الدورة تبلغ الثلثين وتضم ثلثي عدد الأعضاء الحكوميين (الحاضرين المقترعين)، ويبدأ نفاذ هذا القبول بمجرد قيام حكومة العضو الجديد بإبلاغ المدير العام لكتب العمل الدولي قبولها الرسمي للالتزامات الناجمة عن دستور منظمة العمل الدولية.
المادة ٣	المادة ٣
٩. تكون أوراق اعتماد المندوبين ومستشاريهم خاضعة للفحص من قبل المؤتمر الذي يحق له بأغلبية ثلثي الأصوات التي يقترح بها، أن يرفض قبول أي مندوب أو أي مستشار يعتبر أن تعيينه لم يتم طبقاً لأحكام هذه المادة.	٩. تكون أوراق اعتماد المندوبين ومستشاريهم خاضعة للفحص من قبل المؤتمر، الذي يحق له بأغلبية ثلثي الأصوات التي يقترح بها (المندوبون الحاضرون) أن يرفض قبول أي مندوب أو أي مستشار يعتبر أن تعيينه لم يتم طبقاً لأحكام هذه المادة.
المادة ٦	المادة ٦
أي تغيير لمقر مكتب العمل الدولي يجب أن يكون نتيجة قرار يتخذه المؤتمر بأغلبية ثلثي الأصوات التي يقترح بها.	أي تغيير لمقر مكتب العمل الدولي يجب أن يكون نتيجة قرار يتخذه المؤتمر بأغلبية ثلثي الأصوات التي يقترح بها (المندوبون الحاضرون).

(١) وضعت العبارات المحذوفة من الأحكام النافذة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٦م بين محققين ووضعت خطوط تحت التغييرات والإضافات التي تدخلها الأحكام المعدلة.

المادة ٧	المادة ٧
١- يتألف مجلس الإدارة من مائة وأثنى عشر مقعداً، - ستة وخمسون مقعداً للأشخاص الممثلين للحكومات، - ثمانية وعشرون مقعداً للأشخاص الممثلين لأصحاب العمل، - ثمانية وعشرون مقعداً للأشخاص الممثلين للعمال.	١- يتألف مجلس الإدارة من ستة وخمسين شخصاً، ثمانية وعشرون منهم يمثلون الحكومات، وأربعة عشر يمثلون أصحاب العمل، وأربعة عشر يمثلون العمال.
٢- يكون تكوين مجلس الإدارة تمثيلاً ما أمكن ذلك مع مراعاة مختلف المصالح الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية داخل المجموعات الثلاث الكونة له. ودون مساس مع ذلك بالاستقلال المعترف به لهذه المجموعات.	٢- يتم تعيين الأشخاص الثمانية والعشرين الذين يمثلون الحكومات بأن يعين الأعضاء ذوو الأهمية الصناعية الرئيسية عشرة منهم، بينما يعين الثمانية عشر الباقين الأعضاء الذين يختارهم لهذا الغرض المندوبون الحكوميون في المؤتمر، باستثناء مندوبي الأعضاء العشرة السابقين الذكر.
٣- لتلبية متطلبات الفقرة ٢ من هذه المادة وضمان استمرارية العمل، يتم ملء أربعة وخمسين مقعداً من المقاعد الستة والخمسين المخصصة لمثلي الحكومات كما يلي، (أ) توزع هذه المقاعد بين أربعة أقاليم جغرافية (آسيا، أفريقيا، أمريكا، أوروبا) تعادل حدودها، عند الاقتضاء، باتفاق متبادل بين جميع الحكومات المعنية، ويخصص لكل من هذه الأقاليم عدد من المقاعد يقوم على أساس موازنة متكافئة لعدد الدول الأعضاء التي يضمها الإقليم، ولجموع سكانها، ولنشاطها الاقتصادي مقيماً وفق معايير مناسبة (الناتج الوطني الإجمالي أو الاشتراكات في ميزانية المنظمة)، على ألا يخصص لأي إقليم أقل من اثني عشر مقعداً أو أكثر من خمسة عشر مقعداً، ولتطبيق هذا الفقرة الفرعية، يكون التوزيع الأصلي للمقاعد كما يلي: أفريقيا، ثلاثة عشر مقعداً، أمريكا، اثني عشر مقعداً، آسيا وأوروبا خمسة عشر وأربعة عشر مقعداً بالتناوب.	٣- يقرر مجلس الإدارة، حين يقتضي الأمر ذلك، من هم الأعضاء ذوو الأهمية الصناعية الرئيسية، ويضع قواعد تكفل قيام لجنة محايدة بالنظر في جميع المسائل المتصلة باختيار الأعضاء ذوي الأهمية الصناعية الرئيسية قبل أن يبت فيها مجلس الإدارة، ويفصل المؤتمر العام في أي اعتراض يقدمه أحد الأعضاء على إعلان مجلس الإدارة الذي يحدد الأعضاء ذوي الأهمية الصناعية الرئيسية، ولكن تقديم اعتراض إلى المؤتمر لا يوقف تطبيق الإعلان إلى أن يفصل المؤتمر في هذا الاعتراض).

(ب) "١" أثناء انعقاد مؤتمر العمل الدولي يشكل المندوبون الحكوميون الذين يمثلون الدول الأعضاء المنتمة إلى الأقاليم المختلفة المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة أو الدول الأعضاء المحقة بهذه الأقاليم بموجب اتفاق متبادل أو الدول الأعضاء المدعوة إلى المؤتمر الإقليمي ذي الصلة، وفق الشروط المبينة في الفقرة ٤ أدناه، الهيئات الانتخابية المسؤولة عن تغيير الأعضاء للمقاعد المخصصة لكل من الأقاليم المذكورة، ويشكل المندوبون الحكوميون الممثلون لدول أوروبا الغربية المندوبون الحكوميون الممثلون للبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية هيئتين انتخابيتين منفصلتين، ويتفقون على اقتسام المقاعد المخصصة للإقليم فيما بينهم، ويختارون كل مجموعة منهم على حدة، ممثلهم في مجلس الإدارة.

"٢" يجوز لحكومات إقليم ما إذا كانت لهذا الإقليم خصائص معينة تقتضي ذلك، أن تتفق على أن تشكل منها تقسيمات فرعية على أساس دون إقليمي يقوم كل منها على حدة تعيين الدول الأعضاء التي تشغل المقاعد المخصصة للإقليم الفرعي المعني.

"٣" تبلغ هذه التعيينات للهيئة الانتخابية الحكومية في المؤتمر لكي تقوم بإعلان النتائج، وإذا حدث أن كانت عملية الانتخاب أو نتائجها في إقليم أو إقليم فرعي محل نزاع يتعذر تسويته على تلك المستويات، تفصل هيئة المندوبين الحكوميين في المؤتمر في هذا النزاع في إطار أحكام البروتوكول المنطبق.

(ج) تتخذ كل هيئة انتخابية ما يلزم من تدابير لضمان اختيار عدد واف من الدول الأعضاء للمقاعد المخصصة للإقليم على أساس حجم

<p>سكانها، ولضمان توزيع جغرافي عادل، مع أخذها في الاعتبار عوامل أخرى مثل النشاط الاقتصادي للدول الأعضاء المعنية وفقاً للخصائص التي تتميز بها الإقليم، وتحدد وسائل تنفيذ هذه المبادئ في بروتوكول تتفق عليه حكومات كل هيئة انتخابية ويودع لدى المدير العام لمكتب العمل الدولي.</p> <p>٤. يخصص كل من المقعدين المتبقين بالتناوب، لأفريقيا وأمريكا من ناحية، ولآسيا وأوروبا، من ناحية أخرى، لتمكين كل من هذه الأقاليم من تأمين أن تشارك في العملية الانتخابية على أساس غير تمييزي، الدول التي تنتمي إليه جغرافياً أو الملحقه به باتفاق متبادل، أو المدعوة إلى المؤتمر الإقليمي ذي الصلة، ولكنها لم تنضم بعد إلى البروتوكول الخاص بهذا الإقليم أو إلى أي بروتوكول آخر، على أن يكون مفهوماً أن هذه الدول لن تستفيد من معاملة متميزة بالنسبة للدولة المماثلة لها في الإقليم، وعندما لا يكون المقعد الإضافي مستخدماً وفق الأحكام السابقة، يشغله الإقليم المعني على ضوء أحكام البروتوكول الخاص به.</p>	
<p>٥. يجري انتخاب الأشخاص الذين يمثلون أصحاب العمل والأشخاص الذين يمثلون العمال على التوالي، من قبل مندوبي أصحاب العمل ومندوبي العمال في المؤتمر.</p>	<p>٤- يجري انتخاب الأشخاص الذين يمثلون أصحاب العمل والأشخاص الذين يمثلون العمال، على التوالي من قبل مندوبي أصحاب العمل ومندوبي العمال في المؤتمر.</p>
<p>٦. تكون مدة ولاية مجلس الإدارة ثلاث سنوات، فإذا حدث لأي سبب كان أن لم تجرى انتخابات المجلس لدى انتهاء هذه المدة، فإن المجلس يواصل ولايته إلى أن تجري الانتخابات المذكورة.</p>	<p>٥- تكون مدة ولاية مجلس الإدارة ثلاث سنوات، فإذا حدث لأي سبب كان أن لم تجرى انتخابات المجلس لدى انتهاء هذه المدة، فإن المجلس يواصل ولايته إلى أن تجري الانتخابات المذكورة.</p>

<p>٧- لمجلس الإدارة أن يبت في طريقة شغل المقاعد الشاغرة وتعيين المناوبين وما إلى ذلك من المسائل، رهناً بموافقة المؤتمر العام.</p>	<p>٦- لمجلس الإدارة أن يبت في طريقة شغل المقاعد الشاغرة وتعيين المناوبين وما إلى ذلك من المسائل، رهناً بإقرار المؤتمر العام.</p>
<p>٨- ينتخب مجلس الإدارة من وقت إلى آخر من بين أعضائه رئيساً ونائباً رئيساً على أن يكون واحد من هؤلاء الثلاثة ممثل حكومة، وآخر منهم ممثلاً لأصحاب العمل، والثالث ممثلاً للعمال.</p>	<p>٧- ينتخب مجلس الإدارة من وقت إلى آخر، من بين أعضائه، رئيساً ونائباً رئيساً، على أن يكون واحد من هؤلاء الثلاثة ممثل حكومة، وآخر منهم ممثل لأصحاب العمل، والثالث ممثلاً للعمال.</p>
<p>٩- يتولى مجلس الإدارة وضع نظامه الداخلي ويجتمع في المواعيد التي يحددها بنفسه، وعليه أن يعقد دورة خاصة إذا تقدم بطلب ذلك خطياً (اثنان وثلاثون) من أعضائه على الأقل.</p>	<p>٨- يتولى مجلس الإدارة وضع نظامه الداخلي ويجتمع في المواعيد التي يحددها بنفسه، وعليه أن يعقد دورة خاصة إذا تقدم بطلب ذلك خطياً (ستة عشر) من أعضائه على الأقل.</p>
<p>المادة: ٨</p>	<p>المادة: ٨</p>
<p>١- يرأس مكتب العمل الدولي مدير عام، يرشحه مجلس الإدارة، الذي يعرض هذا الترشيح على المؤتمر لإقراره. ٢- رهناً بتعليمات مجلس الإدارة، يكون المدير العام مسؤولاً عن حسن سير عمل مكتب العمل الدولي وعن تنفيذ أية مهام أخرى توكل إليه.</p>	<p>١- يرأس مكتب العمل الدولي مدير عام يعينه مجلس الإدارة، ويكون رهناً بتعليمات المجلس، مسؤولاً عن حسن سير عمل المكتب وعن أية مهام أخرى توكل إليه.</p>
<p>٢- يحضر المدير العام أو نائبه جميع اجتماعات مجلس الإدارة.</p>	<p>٢- يحضر المدير العام أو نائبه جميع اجتماعات مجلس الإدارة.</p>
<p>المادة: ١٣</p>	<p>المادة: ١٣</p>
<p>٢- ..... (ح) يبت المؤتمر في الترتيبات المتعلقة بإقرار وتخصيص وقبض ميزانية منظمة العمل الدولية بأغلبية ثلثي الأصوات المقترع بها، وتنص هذه الترتيبات على أن تقر لجنة من ممثلي الحكومات الميزانية والتدابير المتعلقة بتوزيع النفقات فيما بين أعضاء المنظمة.</p>	<p>٢- ..... (ح) يتم تحديد جميع الأحكام المتعلقة بإقرار ميزانية منظمة العمل الدولية وتخصيص وقبض أنصبة الأعضاء فيها من قبل المؤتمر بأغلبية ثلثي الأصوات التي يقترع بها (المندوبون الحاضرون)، ويجب أن تنص الأحكام المذكورة على قيام لجنة من ممثلي الحكومات بإقرار الميزانية والترتيبات المتعلقة بتوزيع النفقات على أعضاء المنظمة.</p>

<p>٤. يحرم عضو المنظمة المتأخر في دفع اشتراكه في نفقات المنظمة من حق التصويت في المؤتمر، أو في مجلس الإدارة، أو في أية لجنة. أو من حق الاشتراك في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، إذا كانت المتأخرات المستحقة عليه تساوي أو تتجاوز الاشتراكات المستحق عليه عن كامل السنتين المنصرمتين، على أن للمؤتمر أن يقرر السماح لهذا العضو بالتصويت بأغلبية ثلثي الأصوات التي يقترح بها إذا تبين له أن التأخر في الدفع يعود إلى ظروف خارجه عن إرادته هذا العضو.</p>	<p>٤. يحرم عضو المنظمة المتأخر في دفع اشتراكه في نفقات المنظمة من حق التصويت في المؤتمر، أو في مجلس الإدارة، أو في أية لجنة. أو من حق الاشتراك في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، إذا كانت المتأخرات المستحقة عليه تساوي أو تفوق الاشتراك المستحق عليه عن كامل السنتين المنصرمتين، على أن للمؤتمر أن يقرر بأغلبية ثلثي الأصوات التي يقترح بها (المندوبون الحاضرون) السماح للعضو المذكور بالتصويت إذا تبين أن تأخره عن الدفع يعود إلى ظروف خارجه عن إرادته.</p>
<p>المادة، ١٦</p>	<p>المادة، ١٦</p>
<p>٢. على أن البنود التي اعترض عليها لا تستبعد رغم ذلك من جدول الأعمال إذا قرر المؤتمر النظر فيها بأغلبية ثلثي الأصوات المقترح بها.</p>	<p>٢. على أن البنود التي اعترض عليها لا تستبعد رغم ذلك من جدول الأعمال إذا ( حُبذت نظرها في المؤتمر بأغلبية ثلثي الأصوات التي يقترح بها المنديبون الحاضرون).</p>
<p>٣. إذا قرر المؤتمر (على خلاف ما ورد في الفقرة السابقة)، بأغلبية ثلثي الأصوات التي يقترح بها النظر في مسألة ما، فإن هذه المسألة تدرج في جدول أعمال <u>الدورة التالية</u>.</p>	<p>٣. إذا قرر المؤتمر (على خلاف ما ورد في الفقرة السابقة)، بأكثرية ثلثي الأصوات التي يقترح بها (المنديبون الحاضرون) أن ينظر في مسألة ما، فإن هذه المسألة تدرج في جدول أعمال (الاجتماع) التالي.</p>
<p>المادة، ١٧</p>	<p>المادة، ١٧</p>
<p>٢. يبت في أية مسألة بالأغلبية البسيطة للأصوات الإيجابية والسلبية التي يقترح بها ما لم يرد نص صريح مخالف لذلك في هذا الدستور أو في أحكام أية اتفاقية أو أية وثيقة أخرى تضيفي سلطات على المؤتمر، أو في الترتيبات المالية والمتعلقة بالميزانية، العتمدة بمقتضى المادة ١٣،</p> <p>٢. في الحالات التي ينص فيها الدستور على إيجاب قرار بالأغلبية البسيطة لا يتخذ هذا القرار إلا بموافقة ربع المنديبين الحاضرين في الدورة على</p>	<p>٢. يبت في أية مسألة بالأغلبية البسيطة للأصوات التي يقترح بها (المنديبون الحاضرون) إلا إذا ورد نص صريح على خلاف ذلك في هذا الدستور أو في أحكام أية اتفاقية أو أية وثيقة تضيفي سلطات على المؤتمر، أو في الترتيبات المالية والمتعلقة بالميزانية، العتمدة بمقتضى المادة ١٣،</p> <p>٢. في الحالات التي ينص فيها الدستور على إيجاب قرار بالأغلبية البسيطة لا يتخذ هذا القرار إلا بموافقة ربع المنديبين الحاضرين في الدورة على</p>

<p>الأقل، وفي الحالات التي ينص فيها الدستور على اتخاذ القرار بأغلبية الثلثين ، لا يتخذ هذا القرار إلا بموافقة ثلث المندوبين الحاضرين في الدورة على الأقل، وفي الحالات التي ينص فيها الدستور على اتخاذ قرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات لا يتخذ هذا القرار إلا بموافقة ثلاثة أثمان المندوبين الحاضرين في الدورة على الأقل.</p>	
<p>٤. يعتبر التصويت باطلاً ما لم يكن نصف المندوبين الحاضرين في الدورة والمتمتعين بحق التصويت على الأقل قد اشتركوا في التصويت.</p>	<p>(٣) يعتبر التصويت باطلاً (ما لم يبلغ مجموع عدد الأصوات المقترع بها نصف عدد المندوبين الحاضرين في المؤتمر).</p>
<p>المادة، ١٩</p>	<p>المادة، ١٩</p>
<p>٢. وفي كلتا الحالتين، يقتضي اعتماد المؤتمر في التصويت النهائي للاتفاقية أو التوصية حسب الحالة، أغلبية ثلثي الأصوات التي يقترع بها في التصويت النهائي.</p>	<p>٢. وفي كلتا الحالتين، يقتضي اعتماد المؤتمر للاتفاقية أو التوصية، حسب الحالة، أغلبية ثلثي الأصوات التي يقترع بها (المندوبون الحاضرون) في التصويت النهائي.</p>
<p>المادة، ٢١</p>	<p>المادة، ٢١</p>
<p>١. إذا لم تحصل أية اتفاقية معروضة على المؤتمر لإقرارها بصفة نهائية على تأييد ثلثي الأصوات التي يقترع بها، يظل من حق أي أعضاء في المنظمة، برغم ذلك، أن يجعلوا منها اتفاقية فيما بينهم.</p>	<p>١. إذا لم تحصل أية اتفاقية معروضة على المؤتمر لإقرارها بصفة نهائية على تأييد ثلثي الأصوات التي يقترع بها (المندوبون الحاضرون) يظل من حق أي أعضاء في المنظمة، برغم ذلك، أن يجعلوا منها اتفاقية فيما بينهم.</p>
<p>٣٦</p>	<p>المادة، ٣٦</p>
<p>١. رهناً بأحكام الفقرة ٢ من هذه المادة، يبدأ نفاذ التعديلات التي تدخل على هذا الدستور التي يعتمدها المؤتمر بأغلبية ثلثي الأصوات التي يقترع بها متى صدق هذه التعديلات أو قبلها ثلثا أعضاء المنظمة.</p>	<p>١. يبدأ نفاذ التعديلات التي تدخل على هذا الدستور، والتي يعتمدها المؤتمر بأغلبية ثلثي الأصوات التي يقترع بها (ثلثا المندوبين الحاضرين) متى صدق هذه التعديلات أو قبلها ثلثا أعضاء المنظمة، (على أن يكون منهم خمسة من الأعضاء العشرة الممثلين في مجلس الإدارة بصفقتهم أعضاء ذوي أهمية صناعية رئيسية وفقاً لأحكام الفقرة ٣ من المادة ٧ من هذا الدستور).</p>

<p>٢. إذا كان تعديل ما يتصل،</p> <p>"٣" بالأهداف الأساسية للمنظمة كما وردت في ديباجة الدستور وفي الإعلان المتعلق بأهداف ومقاصد المنظمة المرفق بها (الديباجة، المادة ١، المرفق)؛</p> <p>"٣" بإنشاء المنظمة كمنظمة دائمة، وتكوين ووظائف هيئة أجهزتها، وبتعيين المدير العام ومسؤولياته، على نحو ما جاء في الدستور (المادة ١٠، المادة ٢، المادة ٣، المادة ٤، المادة ٧، المادة ٨، المادة ١٧)؛</p> <p>"٣" بالأحكام الدستورية المتعلقة باتفاقيات وتوصيات العمل الدولية (الواد من ١٩ إلى ٢٥ المادة ٣٧)؛</p> <p>"٤" بأحكام هذه المادة؛</p> <p>لا يعتبر هذا التعديل معتمد ما لم يحصل على ثلاثة أرباع الأصوات التي يقترح بها، ولا يكون نافذاً ما لم يصدق أو يقبله ثلاثة أرباع أعضاء المنظمة.</p>	
---	--

**INSTRUMENT FOR THE AMENDMENT OF THE CONSTITUTION  
OF THE INTERNATIONAL LABOUR ORGANISATION<sup>1</sup>**

The General Conference of the International Labour Organisation,  
Having been convened at Geneva by the Governing Body of the International  
Labour Office, and having met in its Seventy-second Session on 4 June  
1986, and  
Having decided upon the adoption of certain amendments to the Constitution  
of the International Labour Organisation, a question which is included in  
the seventh item on the agenda of the Session,  
adopts, this twenty-fourth day of June of the year one thousand nine hundred and  
eighty-six, the following instrument for the amendment of the Constitution of the  
International Labour Organisation, which may be cited as the Constitution of the  
International Labour Organisation Instrument of Amendment, 1986:

*Article 1*

As from the date of the coming into force of this Instrument of Amendment,  
the provisions of the Constitution of the International Labour Organisation, of  
which the text at present in force is set forth in the first column of the Annex to this  
Instrument, shall have effect as amended in the second column of the said Annex.

*Article 2*

Two copies of this Instrument of Amendment shall be authenticated by the  
signatures of the President of the Conference and of the Director-General of the  
International Labour Office. One of these copies shall be deposited in the archives  
of the International Labour Office and the other shall be communicated to the  
Secretary-General of the United Nations for registration in accordance with  
article 102 of the Charter of the United Nations. The Director-General will  
communicate a certified copy of the Instrument to all the Members of the  
International Labour Organisation.

*Article 3*

1. The formal ratifications or acceptances of this Instrument of Amendment  
shall be communicated to the Director-General of the International Labour Office,  
who shall notify the Members of the Organisation of the receipt thereof.
2. This Instrument of Amendment will come into force in accordance with the  
provisions of article 36 of the Constitution of the Organisation.
3. On the coming into force of this Instrument, the Director-General of the  
International Labour Office shall so notify all the Members of the International  
Labour Organisation and the Secretary-General of the United Nations.

**ANNEX**

**THE CONSTITUTION OF THE INTERNATIONAL LABOUR ORGANISATION**

Provisions in force on 24 June 1986<sup>2</sup>

Amended Provisions<sup>2</sup>

*Article 1*

4. The General Conference of the Inter-  
national Labour Organisation may also ad-  
mit Members to the Organisation by a vote  
concurrent in by two-thirds of the delegates  
attending the session including two-thirds of  
the Government delegates [present and]  
voting. Such admission shall take effect on

*Article 1*

4. The General Conference of the Inter-  
national Labour Organisation may also ad-  
mit Members to the Organisation by a vote  
concurrent in by two-thirds of the delegates  
attending the session including two-thirds of  
the Government delegates having taken part  
in the voting. Such admission shall take

<sup>1</sup> Adopted by the Conference on 24 June 1986 by 352 votes to 44, with no abstentions.

<sup>2</sup> The words deleted from the provisions in force on 24 June 1986 are placed in square brackets. The changes and additions introduced by the amended provisions are underlined.

the communication to the Director-General of the International Labour Office by the government of the new Member of its formal acceptance of the obligations of the Constitution of the Organisation.

*Article 3*

9. The credentials of delegates and their advisers shall be subject to scrutiny by the Conference, which may, by two-thirds of the votes cast [by the delegates present], refuse to admit any delegate or adviser whom it deems not to have been nominated in accordance with this article.

*Article 6*

Any change in the seat of the International Labour Office shall be decided by the Conference by a two-thirds majority of the votes cast [by the delegates present].

*Article 7*

[1. The Governing Body shall consist of fifty-six persons—

Twenty-eight representing governments, Fourteen representing the employers, and Fourteen representing the workers.

2. Of the twenty-eight persons representing governments, ten shall be appointed by the Members of chief industrial importance, and eighteen shall be appointed by the Members selected for that purpose by the Government delegates to the Conference, excluding the delegates of the ten Members mentioned above.

3. The Governing Body shall as occasion requires determine which are the Members of the Organisation of chief industrial importance and shall make rules to ensure that all questions relating to the selection of the Members of chief industrial importance are considered by an impartial committee before being decided by the Governing Body. Any appeal made by a Member from the declaration of the Governing Body as to which are the Members of chief industrial importance shall be decided by the Conference, but an appeal to the Conference shall not suspend the application of the declaration until such time as the Conference decides the appeal.]

effect on the communication to the International Labour Office by the government of the new Member of its formal acceptance of the obligations of the Constitution of the Organisation.

*Article 3*

9. The credentials of delegates and their advisers shall be subject to scrutiny by the Conference, which may, by two-thirds of the votes cast, refuse to admit any delegate or adviser whom it deems not to have been nominated in accordance with this article.

*Article 6*

Any change in the seat of the International Labour Office shall be decided by the Conference by a two-thirds majority of the votes cast.

*Article 7*

1. The Governing Body shall comprise one hundred and twelve seats:

- fifty-six seats for persons representing governments;
- twenty-eight seats for persons representing the employers; and
- twenty-eight seats for persons representing the workers.

2. Its composition shall be as representative as possible, taking into account the various geographical, economic and social interests within its three constituent groups, without, however, impairing the recognised autonomy of those groups.

3. In order to meet the requirements of paragraph 2 of this article, and to ensure continuity of work, fifty-four of the fifty-six seats assigned to representatives of governments shall be filled as follows:

(a) They shall be distributed among four geographical regions (Africa, America, Asia and Europe) to be adjusted, if necessary, by mutual agreement among all the governments concerned. Each of these regions shall be assigned a number of seats based on the application of equal weighting of the number of States Members within the region, their total population and their economic activity assessed by appropriate criteria (gross national product or contributions to the budget of the Organisation), it being understood that no region shall have fewer than twelve seats and none more than fifteen seats. For the application of this subparagraph, the initial distribution of seats shall be as follows: Africa: thirteen seats; America: twelve seats; Asia and Europe: alternately fifteen and fourteen seats.

- (b) (i) During the International Labour Conference, the Government delegates representing States Members belonging to the different regions referred to in subparagraph (a) of this paragraph, or those which are attached to them by mutual agreement, or are invited to the corresponding Regional Conference under the conditions set out in paragraph 4 below, shall constitute the electoral colleges responsible for appointing the members to fill the seats assigned to each of the said regions. The Government delegates representing the States of Western Europe and those representing the socialist States of Eastern Europe shall constitute separate electoral colleges. They shall agree to divide between them the seats assigned to the region and shall select separately their representatives on the Governing Body.
- (ii) When the special characteristics of a region so require, the governments of that region may agree to form subdivisions on a subregional basis to appoint separately Members to fill the seats assigned to the subregion concerned.
- (iii) The appointments shall be communicated to the college of Government delegates to the Conference in order for it to proclaim the results. If the electoral process or its results in a region or subregion are the subject of dispute which cannot be settled at those levels, the College of Government delegates to the Conference shall take a decision in the framework of the provisions of the relevant protocol.
- (c) Each electoral college shall take the necessary steps to ensure that a substantial number of Members appointed to fill the seats assigned to that region is chosen on the basis of the size of their population and that an equitable geographical distribution is assured, while at the same time taking into consideration other factors such as the economic activity of the Members concerned in accordance with the special characteristics of the region. The means of implementing these principles shall be specified in protocols agreed by the governments of each electoral college which shall be deposited with the Director-General of the International Labour Office.
4. Each of the two remaining seats shall be allocated alternately to Africa and America on the one hand, and to Asia and Europe on the other, in order to enable each of these regions to ensure participation in the electoral process, on a non-discriminatory basis, of States Members which belong

[4.] The persons representing the employers and the persons representing the workers shall be elected respectively by the Employers' delegates and the Workers' delegates to the Conference.

[5.] The period of office of the Governing Body shall be three years. If for any reason the Governing Body elections do not take place on the expiry of this period, the Governing Body shall remain in office until such elections are held.

[6.] The method of filling vacancies and of appointing substitutes and other similar questions may be decided by the Governing Body subject to the approval of the Conference.

[7.] The Governing Body shall, from time to time, elect from its number a chairman and two vice-chairmen, of whom one shall be a person representing a government, one a person representing the employers, and one a person representing the workers.

[8.] The Governing Body shall regulate its own procedure and shall fix its own times of meeting. A special meeting shall be held if a written request to that effect is made by at least [sixteen] of the representatives on the Governing Body.

*Article 8*

1. There shall be a Director-General of the International Labour Office, who shall be appointed by the Governing Body and, subject to the instructions of the Governing Body, shall be responsible for the efficient conduct of the International Labour Office and for such other duties as may be assigned to him.

[2.] The Director-General or his deputy shall attend all meetings of the Governing Body.

*Article 13*

2. ...

(c) the arrangements for the approval, allocation and collection of the budget of the International Labour Organisation shall be determined by the Conference by a two-thirds majority of the votes cast

to it geographically or are attached to it by mutual agreement, or are invited to the corresponding regional conference, but are not yet covered either by the protocol for that region or by any other, it being understood that such States shall not be placed in a privileged position in relation to comparable States in the region. Whenever the additional seat is not used in accordance with the foregoing provisions, it shall be filled by the region concerned in the light of the provisions of its protocol.

5. The persons representing the employers and the persons representing the workers shall be elected respectively by the Employers' delegates and the Workers' delegates to the Conference.

6. The period of office of the Governing Body shall be three years. If for any reason the Governing Body elections do not take place on the expiry of this period, the Governing Body shall remain in office until such elections are held.

7. The method of filling vacancies and of appointing substitutes and other similar questions may be decided by the Governing Body subject to the approval of the Conference.

8. The Governing Body shall, from time to time, elect from its number a chairman and two vice-chairmen, of whom one shall be a person representing a government, one a person representing the employers, and one a person representing the workers.

9. The Governing Body shall regulate its own procedure and shall fix its own times of meeting. A special meeting shall be held if a written request to that effect is made by at least thirty-two of the representatives on the Governing Body.

*Article 8*

1. There shall be a Director-General of the International Labour Office, who shall be appointed by the Governing Body, which shall submit the appointment to the International Labour Conference for approval.

2. Subject to the instructions of the Governing Body, the Director-General shall be responsible for the efficient conduct of the Office and for such other duties as may be assigned to him.

3. The Director-General or his deputy shall attend all meetings of the Governing Body.

*Article 13*

2. ...

(c) the arrangements for the approval, allocation and collection of the budget of the International Labour Organisation shall be determined by the Conference by a two-thirds majority of the votes

[by the delegates present], and shall provide for the approval of the budget and of the arrangements for the allocation of expenses among the Members of the Organisation by a committee of Government representatives.

4. A Member of the Organisation which is in arrears in the payment of its financial contribution to the Organisation shall have no vote in the Conference, in the Governing Body, in any committee, or in the elections of members of the Governing Body, if the amount of its arrears equals or exceeds the amount of the contributions due from it for the preceding two full years: Provided that the Conference may by a two-thirds majority of the votes cast [by the delegates present] permit such a Member to vote if it is satisfied that the failure to pay is due to conditions beyond the control of the Member.

*Article 16*

2. Items to which such objection has been made shall not, however, be excluded from the agenda, if [at the Conference a majority of two-thirds of the votes cast by the delegates present is in favour of considering them].

3. If the Conference decides (otherwise than under the preceding paragraph) by two-thirds of the votes cast [by the delegates present] that any subject shall be considered by the Conference, that subject shall be included in the agenda for the following [meeting].

*Article 17*

2. Except as otherwise expressly provided in this Constitution or by the terms of any Convention or other instrument conferring powers on the Conference or of the financial and budgetary arrangements adopted in virtue of article 13, all matters shall be decided by a simple majority of the votes cast [by the delegates present.]

[3.] The voting is void unless [the total number of votes cast is equal to half the number of the delegates attending the Conference.]

cast, and shall provide for the approval of the budget and of the arrangements for the allocation of expenses among the Members of the Organisation by a committee of Government representatives.

4. A Member of the Organisation which is in arrears in the payment of its financial contribution to the Organisation shall have no vote in the Conference, in the Governing Body, in any committee, or in the elections of members of the Governing Body, if the amount of its arrears equals or exceeds the amount of the contributions due from it for the preceding two full years: Provided that the Conference may by a two-thirds majority of the votes cast permit such a Member to vote if it is satisfied that the failure to pay is due to conditions beyond the control of the Member.

*Article 16*

2. Items to which such objection has been made shall not, however, be excluded from the agenda, if the Conference decides by a majority of two-thirds of the votes cast to consider them.

3. If the Conference decides (otherwise than under the preceding paragraph) by a majority of two-thirds of the votes cast that any subject shall be considered by the Conference, that subject shall be included in the agenda for the following session.

*Article 17*

2. Except as otherwise expressly provided in this Constitution or by the terms of any Convention or other instrument conferring powers on the Conference or of the financial and budgetary arrangements adopted in virtue of article 13, all matters shall be decided by a simple majority of the votes cast (for and against).

3. In cases in which the Constitution provides for a decision by a simple majority, the decision shall be concurred in by at least one-quarter of the delegates attending the session of the Conference; in cases in which the Constitution provides for a decision by a two-thirds majority, the decision shall be concurred in by at least one-third of the delegates attending the session; in cases in which the Constitution provides for a decision by a three-fourths majority, the decision shall be concurred in by at least three-eighths of the delegates attending the session.

4. The voting is void unless at least one-half of the delegates attending the session and entitled to vote have taken part in the voting.

*Article 19*

2. In either case a majority of two-thirds of the votes cast [by the delegates present] shall be necessary on the final vote for the adoption of the Convention or Recommendation, as the case may be, by the Conference.

*Article 21*

1. If any Convention coming before the Conference for final consideration fails to secure the support of two-thirds of the votes cast [by the delegates present], it shall nevertheless be within the right of any of the Members of the Organisation to agree to such Convention among themselves.

*Article 36*

Amendments to this Constitution which are adopted by the Conference by a majority of two-thirds of the votes cast [by the delegates present] shall take effect when ratified or accepted by two-thirds of the Members of the Organisation [including five of the ten Members which are represented on the Governing Body as Members of chief industrial importance in accordance with the provisions of paragraph 3 of article 7 of this Constitution.]

*Article 19*

2. In either case a majority of two-thirds of the votes cast shall be necessary on the final vote for the adoption of the Convention or Recommendation, as the case may be, by the Conference.

*Article 21*

1. If any Convention coming before the Conference for final consideration fails to secure the support of two-thirds of the votes cast, it shall nevertheless be within the right of any of the Members of the Organisation to agree to such Convention among themselves.

*Article 36*

1. Subject to the provisions of paragraph 2 of this article, amendments to this Constitution which are adopted by the Conference by a majority of two-thirds of the votes cast shall take effect when ratified or accepted by two-thirds of the Members of the Organisation.

2. If an amendment relates to-

(i) the fundamental purposes of the Organisation as set out in the Preamble to the Constitution and in the Declaration concerning the Aims and Purposes of the Organisation annexed thereto (Preamble; article 1; Annex);

(ii) the permanent establishment of the Organisation, the composition and functions of its collegiate organs and the appointment and responsibilities of the Director-General as set out in the Constitution (article 1; article 2; article 3; article 4; article 7; article 8; article 17);

(iii) the constitutional provisions concerning international labour Conventions and Recommendations (articles 19-35; article 37);

(iv) the provisions of this article,

it shall not be considered as adopted unless it receives three-fourths of the votes cast; it shall not take effect unless ratified or accepted by three-quarters of the Members of the Organisation.